



المالية العامة 2024 ومشروع موازنة 2025

12 ايلول 2024

2022-2024 موازنات تصحيحية وسياسات مالية هادفة الى التعافي

إجراءات مالية مكثفة وموازنات
تصحيحية 2024-2022

سياسة الانتظام المالي حجر أساس
للاستقرار

توحيد أسعار الصرف وتقليص الفجوات
وإزالة التشوهات وتعزيز المساواة

إجراءات مالية تدعم إدارة السيولة وتلجم
النقد بالتداول

تيسير المرفق العام والعمل على تأمين
الموارد لإستمرارية العمل المؤسساتي

يمرّ التعافي من خلال إستعادة قدرة الخزينة
التمويلية وفي غياب أي مصادر تمويل أخرى،
يبقى التمويل الذاتي أساس للإستدامة المالية.

توفير فائض في أرصدة حسابات الخزينة يمكن
من مواجهة المخاطر القائمة والإيفاء بالتزامات
استقرار في سعر الصرف ودعم للسلطات النقدية
في تعزيز الإحتياطي من العملات الأجنبية

تراجعا ملحوظا في معدلات التضخم، حيث بلغت
35.4% في نهاية شهر تموز 2024، مقارنة بمعدل
وسطى بلغ 22% في عام 2023 ، ما يساهم في
تحسين القدرة الشرائية للمواطنين (مؤشر الاسعار- الاحصاء المركزي)

إعادة انتظام العمل بإدارات ومؤسسات دولة قادرة
على تأمين الخدمات العامة الأساسية من أمن وغذاء
وتعليم وطبابة، ضمانة للحفاظ على سبل العيش في
ظل الأزمات الحادة والمتتالية

السياسة المالية للتعافي تركز على محوريين أساسيين

تعزيز الإيرادات وإستعادة القدرة التمويلية

حققت الإيرادات الإجمالية حوالي 236,537 مليار.ل. في نهاية عام 2023، ما يعادل حوالي 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 6% من الناتج المحلي في عام 2022 قبل تطبيق السياسات المالية التصحيحية.

إستكمالا لعملية تعزيز الإيرادات، حصلت الخزينة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي ما يقارب 82% من الإيرادات المتوقعة سابقا في موازنة 2024 (مع الإشارة الى أن التحصيل الفعلي يعتمد سعر صرف 89500 ل.ل. مقارنة مع 85500 ل.ل. في إيرادات موازنة 2024)

بناءً على وتيرة التحصيلات هذه، يُتوقع أن تحقق الإيرادات حوالي 23% زيادة عن ما كان مرتقب في موازنة 2024، أي ما يوازي 15-16% من الناتج المحلي الإجمالي

Fiscal Performance Budget Execution -Cash Basis Est. (LL billion)

	2022	2023	2024 Est
Total Revenues	34,758	236,537	377,555
Total Expenditures <i>approximate estimation</i>	49,241	204,000	328,711
Overall Balance	-14,483	32,537	48,844
Overall Balance in % of GDP	-2.5%	1.9%	2.0%
Total Revenues in % of GDP	6.1%	13.5%	15.7%
Total Expenditures in % of GDP	8.6%	11.6%	13.7%

الإنفاق المتأني وفق الأولويات لتفادي العجز

من المتوقع ألا يتجاوز إجمالي الإنفاق في عام 2024 سقف الإيرادات المحصلة، و هو مقدّر بحوالي 14% من الناتج المحلي مقارنة بـ 12 % من الناتج المحلي عام 2023 و 9% عام 2022. فإن حجم القطاع العام يتزايد تدريجيا، تزامنا مع تعزيز الواردات لتفعيل إنتاجية العمل والاداء.

مع الإشارة إلى أن الانفاق على الرواتب والأجور والتعويضات لموظفي القطاع العام لا يقلّ عن نصف الإنفاق المتوقع للعام 2024، ما يعادل حوالي 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 4% من الناتج المحلي في عام 2023.

دفع مستحقات الديون الخارجية الإنمائية (فوائد و أصل) وغيرها من المستحقات على الخزينة اللبنانية، بموعدها، الى جانب تسديد المتأخرات تدريجيا، ما يقارب 2% من الناتج المحلي في 2024

- ✓ الفائض في الميزانية لتفادي ضغوط تهدد الاستقرار، لمواجهة المخاطر، كما ولتسديد مستحقات قائمة على الدولة اللبنانية (فيول EDL، SDR) وعدم تراكم المتأخرات
- ✓ تسديد فروقات أسعار صرف مترتبة على الخزينة
- ✓ تيسير عمل المرافق العامة وإعادة انتظام العمل في إدارات ومؤسسات الدولة، بما يضمن أداء المهام بأفضل شكل ممكن،
- ✓ الالتزام بالمتوجبات وتعزيز مكانة لبنان في المجتمع الدولي، وترسيخ ثقة الدول المانحة ما يمكّن لبنان من الحصول على هبات وقروض إنمائية مستقبلاً.

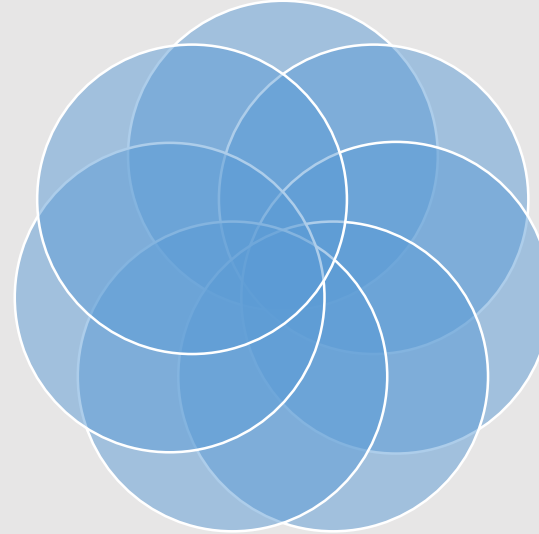
أبرز أهداف مشروع موازنة 2025 في ظلّ التحديات القائمة

إقرار موازنة في موعدها الدستوري لما في ذلك من أبعاد على الانتظام المالي

إستكمال لعملية التعافي والنهوض بالمؤسسات وإعادة بناء القدرات في الإدارات العامة وتمكين فعاليتها من أجل تأمين الخدمات العامة ورسم استراتيجيات إنمائية إصلاحية والعمل بها.

إعداد مشروع موازنة 2025 وفق منهجية التمويل الذاتي، مما يعني عدم إحداث أي عجز فعلي يفوق قدرة الخزينة على تمويله: وضع سقفًا للانفاق يتناسب مع الإيرادات المتوقعة ومع أرصدة حسابات الخزينة المتوفرة.

ان الالتزام بسقوف الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة 2025 أمر جوهري لما في ذلك من إرتدادات سلبية على الاستقرار في حال تجاوزها، والعودة الى التقلبات الحادة والتضخم، ما يسيء مجدداً للاوضاع المعيشية.



الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي ولجم التضخم وتيسير المرفق العام تبقى الاهداف القصوى في ظل أوضاع سياسية وأمنية حرجة.

تأمين الموارد في ظلّ التحديات القائمة من خلال إستكمال لسياسة تعزيز الواردات وتفعيل الالتزام الضريبي عبر توسيع الوعاء الضريبي وملاحقة المكثومين، وترشيد الانفاق بحسب الاولويات.

تأمين أرصدة في حسابات الخزينة من خلال الإدارة المالية المتأنية، لمواجهة المخاطر وتسديد الالتزامات القائمة على الدولة اللبنانية وذلك في غياب أي قدرة للتمويل من الاسواق المالية وإصدار سندات دين.

البعد الاصلاحي في مشروع موازنة 2025 يكمن في صيانة استقرار مستدام وتفعيل الانتظام المالي وتأمين الخدمات العامة بالشكل الافضل في ظل التحديات القائمة، فان السير بالاصلاحات الجوهرية المندرجة في خطة الحكومة للتعافي تطلّب التوافق السياسي بعيدا عن التجاذبات القائمة. نظرا لأهمية اقرار الموازنة في موعدها الدستوري وعدم تأخير ذلك، تعمل وزارة المالية والحكومة على إنجاز مشاريع قوانين مستقلة لاصلاحات البنيوية المرجوة على أن تعرض وتناقش لاحقا بطريقة مستقلة وبناءة (وتفادي اجراءات اصلاحية تصنّف بـ "فرسان موازنة").

مشروع موازنة 2025- الفرضيات وأبرز الاعتمادات

الإعتمادات المرصدة في مشروع موازنة 2025

مجمّل الإعتمادات بلغ 427,695 ل.ل. مليار أي 17% من الناتج المحلي مقارنة مع حوالي 13-14 % المصروف الفعلي المقدّر لعام 2024

• بلغت الإعتمادات المخصّصة للرواتب والاجور والمنافع الاجتماعية لموظفي القطاع العام 211,415 ل.ل. مليار، ما يوازي 8.6% من الناتج المحلي مقارنة مع 7.6% مرتقب لعام 2024، و 4% لعام 2023

• وهي تشكّل 49 % من مجمل اعتمادات مشروع موازنة 2025، أو حوالي 52% من الإيرادات المرتقبة في 2025، ومن ضمنها الحوافز للقطاع التربوي (13500 ل.ل. مليار)

• خصص مبلغ 55,855 ل.ل. مليار لاحتياطي الموازنة، ويلاحظ مبلغ لتغطية أي زودة اضافية لدعم أجور القطاع العام، على أن لا تتجاوز الكلفة الاجمالية لرواتب واجور القطاع العام بما فيها المساعدات الاجتماعية 10% من الناتج المحلي، حفاظا على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.

• يتضمن احتياطي مشروع الموازنة أيضا مبلغ قدره 100 مليون دولار أميركي لتسديد كلفة شراء الفيول العراقي لشركة كهرباء لبنان، (عند اصدار القوانين المؤتنية).

• لحظ مشروع موازنة 2025 مبلغ 31,485 ل.ل. مليار تسديد فوائد دين بالعملة المحلية (بما فيها متأخرات للبنك المركزي) وقروض إنمائية بالعملة الأجنبية، ومستحقات SDR.

الإيرادات المرتقبة في مشروع موازنة 2025

بلغت الإيرادات المرتقبة 410,129 ل.ل. مليار أي حوالي 17% من الناتج المحلي مقارنة مع حوالي 16% التحصيل الفعلي المرتقب لعام 2024 و تعتمد هذه التوقعات:

- فرضيات نمو متحفظة نظراً للأوضاع الراهنة في البلاد،
- الإيرادات النقدية المحققة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024 والاستيراد المحقق خلال الفترة ذاتها

	2022	2024	Budget Proposal
LL billion	Budget Law	Budget Law	2025
Total Revenues	31,488	308,000	410,129
Total Expenditures	40,873	308,435	427,695
of wch Wages & Salaries (Article 13)	8,661	45,833	95,804
Social benefits (Article 15)*	14,284	98,987	115,611
of wch Interest payments (LL Debt+C-loans)	3,770	14,648	31,485
Primary Balance	-5,615	14,213	13,919
Overall Balance	-9,385	-435	-17,566
Exchange rate	15,000	85,500	89,500
Overall Balance in % of GDP	-1.6%	0.0%	-0.7%
Total Revenues in % of GDP	5.5%	12.8%	16.7%
Total Expenditures in % of GDP	7.1%	12.8%	17.4%

الاصلاحات على صعيد المالية العامة

الإصلاحات الضريبية وإعادة تفعيل الالتزام الضريبي ليس مجرد سياسة تعزيز الواردات بل تحفيز المساواة والحد من المضاربة غير الشرعية التي تؤثر على الاقتصاد الشرعي. إعادة بناء قدرات الإدارة الضريبية بهدف تعزيز الجباية وتسهيل عملية الالتزام من خلال تطوير المكننة ودعم التصريح الإلكتروني وجميع الخدمات الإلكترونية (e-services).

عدم زيادة أي عبء ضريبي على كاهل المواطن نظرا للظروف القاهرة التي تمرّ بها لبلاد وفي غياب عودة العجلة الاقتصادية الى طبيعتها، فأتى مشروع موازنة 2025 دون احداث أي ضرائب جديدة، إلا في ما يخص تصحيح بعض الرسوم التي لم تصحّح في الموازنات السابقة والتي تدهورت قيمها مع التضخم

الاصلاحات الهادفة الى تمكين القطاع العام وتعزيز فعالية عمل الادارات: تأتي عملية تصحيح الرواتب والاجور تدريجيا وعلى مراحل، تزامنا مع الامكانيات التمويلية المتوفرة. فان تعزيز القدرات في الادارات والمؤسسات العامة جوهرى لصيانة المصلحة العامة وتأمين الخدمات للمواطنين بالشكل الافضل ورسم الاستراتيجيات الاصلاحية للقطاعات الانمائية والعمل بها.

الاعتمادات المرصدة للانفاق التشغيلي ولا سيما الانفاق الاستثماري تبقى متحفظة، لان الاولويات اليوم، في ظلّ الشح بالموارد، تكمن في الانفاق الاجتماعي، فنالت وزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية على حوالي 29 % من مجمل اعتمادات مشروع موازنة 2025.

يبقى اليوم تمويل المشاريع الانمائية والاستثمارية من خلال الاستقراض، concessional loans وتجهد الوزارة على تسديد الالتزامات والمستحقات في موعدها لاعادة استقطاب ثقة المجتمع الدولي والتمويل الخارجي لمشاريع انمائية في البلاد

تطوير عملية تحضير الموازنات حسب أفضل المعايير الدولية وتفعيل انتاجية الانفاق العام وتقديم موازنات تعكس الخطط الاصلاحية للقطاعات الانمائية بفعالية، ما يساهم في دعم السياسات الانمائية.

العمل على تجاوز العقبات بغية اصدار البيانات المالية، لتعزيز الشفافية، ورصد سياسات مالية صائبة، وانجاز البيانات الختامية وقطع الحساب، للاعوام 2020، 2021 و2022.



في الظروف الراهنة وفي غياب تشريع الاصلاحات البنوية والجوهرية للتعافي بطريقة مستدامة، من اعادة هيكلة القطاع المصرفي واعادة هيكلة الدين العام ورسم خطة استرجاع الودائع...، تبقى الموازنات محدودة من حيث البعد الاصلاحى وتأثيره الفعّال على الاقتصاد، أي تبقى الموازنات موازنات طوارئ وأولويّات تهدف الى تأمين الاستقرار واستدامة العمل المؤسساتي.... الى حين تخطّي كافة العوائق وتفعيل عملية التعافي.

تنسب الزيادة الملحوظة في اعتمادات مشروع موازنة 2025 الى القطاعات التالية

القطاع الصحي:

المواد المخبرية لكل من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمختبر المركزي لوزارة الصحة، الاشتراكات واعتمادات لنفقات الاسشفاء في القطاعين العام والخاص، المساهمة في تفعيل وتجديد المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين، نفقات استشفاء لقوى الامن الداخلي والسجون

القطاع التربوي:

لوزارة التربية والتعليم العالي، للتجهيزات المعلوماتية في المديرية العامة للتعليم العالي وخاصة لرصد التجاوزات والمخالفات، للمساهمة في المدارس المجانية، لمديرية التعليم والمهني والتقني وتمويل المشاريع المشتركة، للمركز التربوي للبحوث والانماء، لمساهمة الجامعة اللبنانية وزيادة على اشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق التعاضد لاساتذة الجامعة، لتأمين اعمال النظافة والصيانة والتشغيل

القطاع الامني:

لتطوير عناصر جديدة، بدل الملابس والسجون وادارة الجمارك، ثمن محروقات سائلة لامن الدولة، تجهيزات امنية متخصصة، بدل ثمن مطبوعات وبدلات اتعاب للتعاقد مع مختبرات معينة، صيانة تجهيزات المعلوماتية للجمارك، تقديمات مدرسية وتغذية ونفقات شتى متنوعة

القطاع الاجتماعي:

دفع كامل المتأخرات المترتبة على الدولة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية، مساهمات داخل القطاع العام منها مراكز الخدمات الانمائية، للمشاريع الاجتماعية والصحية بالاشتراك مع الجمعيات الاهلية، الصندوق التعاوني للمختارين

وتأتي أهم هذه الزيادات:

- ☐ لمواجهة ارتفاع الاسعار،
- ☐ تضمين الزيادة في بدل النقل المقطوع للاجهزة العسكرية،
- ☐ الزيادات على الرواتب والاجور
- ☐ زيادة اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية
- ☐ رفع التقديمات المدرسية،
- ☐ زيادة الايجارات،
- ☐ تسديد سلف خزينة،
- ☐ زيادة اعتمادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- ☐ التوظيف الجديد
- ☐ دعم مجّانية التعليم في ما يخصّ مرحلتين الروضة و التعليم الاساسي

اقتصرت التعديلات الضريبية في مشروع موازنة 2025 على تفعيل الالتزام وإجراء بعض التصحيحات

ضريبة الدخل (المادة 63): اقتطاع الضريبة من الرواتب بالعملات الأجنبية وتحويلها إلى الليرة اللبنانية عند الايفاء على سعر الصرف 89500.

قانون الإجراءات الضريبية (المادة 44): تعريف صاحب الحق الاقتصادي بما يتناسب مع التعريفات الدولية وتعديل غرامات عند عدم التصريح

قانون رسم الطابع المالي (المادة 67) إدخال وسائل دفع متعددة، لاستيفاء رسم الطابع المالي.

رسم الطابع المالي (البند 46) تعديل رسم أعلى الإيصالات: تحديد 2 دولار أو يورو للإيصالات بالعملات الأجنبية.

ضريبة الأملاك المبنية (المادة 31) تعديل رسم تسجيل سنوي بقيمة 200,000 ل.ل. على عقود الإيجار.

رسم الانتقال: إخضاع الموقف الحاصلة لغاية نهاية عام 2006 لرسم انتقال لدى الدوائر العقارية بنسبة 1 بالمئة، وللسنوات 2007 وزيادة التنزيلات الممنوحة للورثة بما يتناسب مع التعديلات التي اعتمدت في 2024 (60 ضعف)

مهلة إضافية للاعتراضات الضريبية: منح المكلفين مهلة 6 أشهر إضافية لتقديم الاعتراضات بسبب عدم إمكانية التبليغ.

تمديد وقف قانون ضريبة الأراضي حتى 31/12/2027.

تعديلات مختلفة: تعديل الرسوم الخاصة بالخدمات العقارية وبالنسبة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية التي لا تطال ذوي الدخل المحدود، وتصحيح الغرامات والرسوم الخاصة بتسجيل الملكية الأدبية والفنية

جاءت التعديلات التي اجريت على النصوص القانونية في الجدول رقم 9 محددة، بحيث لا تشكل أي عبء على المواطنين.

تفعيل الالتزام الضريبي وحثّ المكثومين على القيام بواجباتهم الضريبية والحدّ من التهرب: تعمل وزارة المالية، بكافة مديرياتها وأجهزتها على تفعيل خطة تعزيز الالتزام، لما في ذلك من أبعاد ايجابية على المالية العامة من حيث توسيع الوعاء الضريبي، وعلى الاقتصاد الشرعي المهّدّ بالمضاربة غير الشرعية. في هذا السياق، تعمل أيضا وزارة المالية على تعزيز قدرات الادارة الضريبية من تدقيق وجباية ورصد سياسات ضريبية بناءة على ضوء تداعيات الازمة، وتماشيا مع واقع جديد واقتصاد متحوّر.

كما أتت التعديلات في مشروع الموازنة لتسهيل المعاملات على المواطنين وإعطاء مهل إضافية لتسوية أوضاعهم الضريبية.

البدء بتطبيق رسم الطابع الالكتروني في العام 2025 ما يسهّل كافة المعاملات